عمران
للدراسات الاستراتيجية
OMRAN
For Strategic Studies

قراءة تحليلية لقرار مجلس الأمن الدولي رقم 2235

مسار السياسة والعلاقات الدولية

مركز عمران للدراسات الاستراتيجية

مؤسسة بحثية مستقلة ذات دور رائد في البناء العلمي والمعرفي لسورية والمنطقة دولةً ومجتمعاً وإنساناً، ترقى لتكون مرجعاً لترشيد السياسات ولرسم الاستراتيجيات.

تأسس المركز في تشرين الثاني/نوفمبر 2013 كمؤسسة بحثية تسعى لأن تكون مرجعاً أساساً ورافداً لصنّاع القرار في سورية والمنطقة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. يُنتج المركز الدراسات المنهجية المنظّمة التي تساند المسيرة العملية لمؤسسات الدولة والمجتمع، وتدعم آليات اتخاذ القرار، وتحقق التكامل المعلوماتي وترسم خارطة الأولويات.

تعتمد أبحاث المركز على الفهم الدقيق والعميق للواقع، ينتج عنه تحديد الاحتياجات والتطلعات ممّا يمكّن من وضع الخطط التي يحقّق تنفيذها تلك الاحتياجات.

الموقع الإلكتروني www.OmranDirasat.org
البريد الإلكتروني info@OmranDirasat.org

تاريخ الإصدار 18آب/ أغسطس 2015

جميع الحقوق محفوظة © مركز عمران للدراسات الاستراتيجية

تمهيد

تبنى مجلس الأمن الدولي في السابع من شهر آب / أوغسطس 2015 بالإجماع مشروع قرار 2235 والذي يؤسس آلية تحقيق واضحة في هجمات كيماوية وَقَعت في سورية مهمتها تحديد ومحاسبة الأشخاص والجهات المتورطة في هذه الهجمات. وإذ تعتبر مشاركة موسكو في صياغة القرار والمصادقة عليه مفاجأة، فإننا نقف على تفاصيل القرار في محاولة لاستنباط تداعياته على الملف السوري عامة، وعلى شرعية نظام الأسد المعني المباشر في القرار.

قرار بأهداف واضحة

كتب القرار بلغة واضحة جداً لا تقبل التأويل أو اللبس، بعيداً عن صيغ (الغموض البناء Constructive ambiguity) وبالتالي فإنه مصاغ لتحقيق أهداف واضحة، وبتوافق تام بين الأمريكان والروس على محتواه، فهو يعلن في الفقرة العاملة الرابعة، وبكل جلاء، عن "تصميمه (أي مجلس الأمن) على تحديد المسؤولين عن هذه الأفعال (مستخدمي السلاح الكيماوي)، ويعيد التأكيد على أن أياً من هؤلاء الأشخاص، أو الكيانات، أو المجموعات، أو الحكومات، والمسؤولة عن استخدام المواد الكيماوية كأسلحة، بما في ذلك غاز الكلور، أو أي مادة كيماوية سميّة أخرى، تتوجب محاسبتهم"؛ مما يجعل النظام المستهدف الأساسي من القرار، خصوصاً وقد أشارت تقارير سابقة للأمم المتحدة إلى استخدام النظام غاز الكلور السام ضد مدنيين في سورية.

بالمقابل تجاوز نص القرار تحديد آليات محاسبة المسؤولين عن الهجمات وركز على التحقيق وتحديد المسؤولين، مما يستدعي إصدار قرار لاحق من مجلس الأمن لتحديد كيفية المحاسبة، إما عبر إنشاء محكمة دولية خاصة بالموضوع، أو عبر إحالة الملف إلى محكمة الجنايات الدولية؛ وبناءً عليه، فإن القرار يبدو وكأنه أقرب إلى **اعتماد ورقة ضغط دولية** على النظام تدفعه لتقديم تنازلات معينة لتأمين عملية الانتقال السياسي التي يطلبها الجميع.

ملاحظات حول الجانب العملي من القرار

القرار قصير وتقني، حيث يطلب بصيغة الأمر القانونية في الفقرة العاملة الخامسة من الأمين العام للأمم المتحدة بالتعاون مع رئيس منظمة حظر انتشار الأسلحة الكيماوية، أن يقدم لمجلس الأمن وخلال 20 يوماً "توصيات تتضمن القواعد المرجعية **لإنشاء آلية تحقيق مشتركة بين الأمم المتحدة ومنظمة حظر انتشار الأسلحة الكيماوية**، مهمتها تحديد، ولأبعد حد ممكن، الأشخاص، أو الكيانات، أو الحكومات التي ارتكبت، أو نظمت، أو دعمت، أو انخرطت بأي شكل آخر في استخدام السلاح الكيماوي في سورية، بما في ذلك غاز الكلور أو أي مواد كيماوية سميّة أخرى". بطريقة أخرى يطلب القرار إنشاء فريق تحقيق مشترك تكون مهمته تحديد أي طرف أمرَ أو ساهمَ أو غطى أو ساعد في عملية استخدام الأسلحة الكيماوية (ضد مدنيين أو عسكريين لا فرق) بهدف محاسبتهم لاحقاً، طبعاً دون إيضاح كيف ستتم المحاسبة،

وإن كان قد التزم بها، وفق منطوق القرار. كما يطلب في الفقرة العاملة السادسة من السيد بان كي مون أن يضع آلية التحقيق موضع التنفيذ فور مصادقة مجلس الأمن عليها وبأقصى سرعة ممكنة.

ويعطي القرار في فقرته العاملة السابعة، صلاحيات واسعة لآلية التحقيق التي ستشكل، ويطلب من "الحكومة السورية" وجميع الأطراف في سورية التعاون الكامل معها، ويؤكد على حقها " **بالوصول إلى أي موقع أو شخص أو مواد، داخل الجمهورية العربية السورية تعتقد آلية التحقيق أنه من المهم لها لإنجاز تحقيقاتها، وكذلك عندما تكون لديها قناعة مبررة مبنية على تقييمها الخاص للظروف والحقائق المعروفة في حينه**، بما في ذلك المناطق الخارجة عن سيطرة الحكومة السورية، وأن هذا التعاون يتضمن أيضاً **القدرة على التحقق من أي معلومات أو أدلة إضافية التي لم تتمكن لجنة تقصي الحقائق (المشكلة بالقرار2118) من الحصول عليها سابقاً**، وتتصل بولاية آلية التحقيق المشتركة كما هو محدد في الفقرة العاملة 5"، مما يعني أن للآلية التحقيق الولاية للوصول والتحقق من أي موقع أو شخص أو مستندات أو وثائق أو أي نوع آخر من الأدلة، تعتقد (وفقط بناء على اعتقادها) أنه يفيد في اتمام التحقيقات، وهي ولاية واسعة وغير مقيدة، ومن المتوقع أن تقوم اللجنة باتباع مسارين واضحين للتحقيق، على الشكل التالي:

- تحديد سلسلة القيادة، أي من يتخذ القرار باستخدام السلاح الكيماوي، ومن يعطي الأوامر بتنفيذ الهجوم، ومن يقوم بالتنفيذ؛ وهي سلسلة يفترض أن تكون معقدة بافتراض نوع السلاح، ويفترض أنها تتصل مباشرة بأعلى سلطات القرار العسكري في سورية.
- تحديد وجود متدخلين ومشاركين في اتخاذ القرار، بما في ذلك احتمال وجود محرضي، مما يعني التحقق من دور أجهزة الأمن في رصد وتقديم المعلومات التي أدت إلى اتخاذ القرار باستخدام السلاح الكيماوي. ويجدر الإشارة إلى إمكانية أن تطال عملية تحديد المتدخلين عناصر غير سورية في حال ثبت تورطهم في اتخاذ القرار. كذلك يمكن الإشارة إلى أن تحديد المتدخلين، قد يصل إلى العناصر الإيرانية من خبراء أو مستشارين عسكريين أو حتى ضباط عاملين، الذين من الممكن أن يكونوا قد تورطوا ضمن آليات اتخاذ القرار العسكري داخل النظام، وهو وإن كان أمراً مستبعداً، إلا أنه يظل احتمالاً قائماً، لاسيما مع تواتر المعلومات حول التدخل الإيراني الكبير في القرار العسكري للنظام، وإن لم يكن بهذا الوضوح منذ عام، لحظة استخدام الكيماوي.

يطلب القرار في الفقرة العاملة التاسعة، من لجنة تقصي الحقائق المشكلة بموجب القرار 2118، أن تسلم كل ما بحوزتها من معلومات إلى آلية التحقيق المشتركة؛ بمعنى أن آلية التحقيق الجديدة **هي امتداد لعمل لجنة تقصي الحقائق ولكن بولاية أوسع وأكثر تحديداً**. مما يشير إلى احتمال أن النية كانت مبيَّتة منذ إنشاء لجنة تقصي الحقائق بموجب القرار 2118، والتي حصرت مهمتها في تأكيد استخدام السلاح الكيماوي دون تحديد المسؤولين عن استخدامه. كما يطلب القرار في الفقرة العاملة الثانية عشر، أن تحتفظ آلية التحقيق المشتركة "بجميع الأدلة التي تتحصل عليها"؛ وأن تنقلها إلى لجنة تقصي الحقائق عبر رئيس منظمة حظر انتشار الأسلحة الكيماوية؛ مما يعني إمكانية توثيق الأدلة، كي يكون بالإمكان استخدامها، في أية عملية محاسبة قضائية لاحقة.

قراءة في الخلفيات السياسية للقرار

شكل القرار مفاجأة لبعض الدوائر حيث لم يعلن سابقاً عن وجود مفاوضات بهذا الصدد، كما أن التعاون الروسي اللافت في هذا السياق يستحق التوقف عنده، ويمكن تفسيره برغبة الروس بامتلاك ورقة تهديد ضد النظام، تساعدهم في دفعه للامتثال لدعوات التفاوض، ويبرز في هذا الصدد الإحباط الروسي الذي نجم عن فشل مفاوضات موسكو 1 و2. كما يمكن تفسير الموافقة الروسية بأنها مناورة سياسية محسوبة، حيث تقتضي الحاجة لتحديد آليات المحاسبة العودة إلى مجلس الأمن بعد نفاد القرار رقم 2235، مما يعني استمرار إمساك موسكو بقدرتها التعطيلية في مجلس الأمن وبالتالي بقاء إدارة الملف السوري دولياً تحت السيطرة وتعزيز موقعهم السياسي خاصة لضرورة التنسيق معهم من قبل الأمريكان. الاحتمال الأخير، يبقى متمثلاً بأن هذا القرار كان قد تم الاتفاق عليه من ضمن الاتفاق على طريقة معالجة ملف الكيماوي في سورية، وأن تنفيذه فقط أتى بمرحلة لاحقة.

أمّا على الصعيد الأمريكي يعطي القرار موقفاً أكثر "أخلاقياً" للإدارة الأمريكية، حيث أثارت طريقة تعاملهم السابقة مع الملف الكثير من الانتقادات، وتجتهد الأخيرة في تفسير موقفها بحرصها على محاسبة المرتكبين، وعدم اكتفائها بنزع السلاح الكيماوي. إلّا أن استمرار قوات النظام في استهداف المدنيين وتصاعد حدة استخدام سلاح الجو في قصف التجمعات المعارضة له، يضع جدّية مجلس الأمن الدولي موقع الشك والريبة. إذ أن تحديد مسؤولية استخدام السلاح الكيماوي، مع اعتبار كمونه الكبير في الضغط سياسياً على دمشق، لن يعيد ثقة الشعب السوري في المجتمع الدولي. ولا يزال السؤال المشروع الذي يردده الشعب السوري منذ بدء الثورة "متى ستتحمل الدول الكبيرة مسؤوليتها في لجم جنون النظام" رسم الإجابة عند أمريكا وروسيا، فيما يبدو أن مجزرة دوما الأخيرة التي أوقعت أكثر من 100 شهيد جواباً كافياً له.

عمران
للدراسات الاستراتيجية
OMRAN
For Strategic Studies

Turkey, Istanbul
Tel. +90 (212) 263 41 74 - **Fax.** +90 (212) 263 41 75
www.OmranDirasat.org - info@OmranDirasat.org